مجلة الحقوق والحريات
المجلد 10 ، العدد 02
2022 ، ص1103-1123

أثر الاستقرار الأمني على جذب وتفعيل العملية السياحة

The impact of security stability on attracting and activating the tourism process

سميرة ناصري [1]

[1] جامعة عباس لغرور –خنشلة جهة الانتساب (الجزائر)

nasri_samira@yahoo.fr

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/07/12	2022/09/19	2022/10/10

الملخص:

تعد السياحة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم حيث تلعب دورا بارزا في تنمية وتطوير البلدان، وقد ازدادت أهميتها كصناعة وحرفة من خلال وسائل الإعلام كافة، خصوصا بعد أن تم استحداث وزارات للسياحة في معظم دول العالم وافتتاح جامعات وكليات ومعاهد تقنية متخصصة بالسياحة والفندقة، وكذلك الانتشار الواسع للكتب والدراسات والبحوث العلمية التي تتعلق بالشؤون السياحية.

هذا ما يجعل السياحة في مقدمة الصناعات العالمية وإذا كانت السياحة قد ساهمت بقوة في زيادة النمو الاقتصادي للدول المتقدمة. ولكي نسير نحن ضمن قطاع سياحي متقدم في دولنا على اعتبار أنها دولا نامية لابد من توفير الأمن والاستقرار الذي يشكل أحد أهم مرتكزات هذا القطاع فهما متلازمتان يتطلب وجود أحدهما وجود الآخر لذا أتت دراستنا للحديث على مدى تأثير الاستقرار الأمني في عملية جذب القطاع السياحي.

الكلمات المفتاحية:

الأمن- الاستقرار الأمني - السياحة- التنمية- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract:

Tourism today is one of the most important economic and social sectors in the world that plays a prominent role in the development and development of countries. Its importance has increased as an industry and craft through all media, especially after ministries of tourism were created in most countries of the world and the opening

المؤلف المرسل : سميرة ناصري

of universities, colleges and technical institutes specialized in tourism and hotel, as well as the widespread spread of books, studies and scientific research related to tourism affairs.
This is what makes tourism at the forefront of global industries, and if tourism has contributed strongly to increasing the economic growth of developed countries. We are moving towards an advanced tourist sector in our countries, as they are developing countries. Security and stability must be provided that constitutes one of the most important pillars One of them is the presence of the other, so our study came to talk about the impact of security stability in the process of attracting the tourism sector.

key words:
Security- security stability- tourism- development- economic and social development.

1. مقدمة:

يعتبر الكثيرون قطاع السياحة بمثابة نفط فوق الأرض، حيث أنه بكافة فعالياته بات يساهم بنسبة كبيرة في روافد اقتصاد أي دولة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر خاصة لكونه قطاعا مهما في توفير فرص العمل حيث تصل نسبة التشغيل فيه عالميا بنحو 15% .

ورغم الأهمية البالغة لهذا القطاع إلا أنه أكثر القطاعات حساسية من ناحية تأثره بالأوضاع الأمنية والسياسية، لأن الأمن والاستقرار من أكثر عوامل الجذب السياحي لأي دولة بالعالم خصوصا في ظل نضوب الثروات الباطنية.

لذا يشكل الأمن والاستقرار الأمني مطلبا أساسيا وضروريا في حياة الدول الغنية منها أو الفقيرة، ويعد من الركائز الأساسية لتحقيق الرفاهية والنمو لأي تجمع بشري، بالإضافة إلى أن الاستقرار الأمني يؤدي إلى تحفيز النمو الذي يعتبر من العوامل الفعالة والمؤثرة عند وضع الخطط الإستراتيجية الطويلة الأمد في أي قطاع وبالأخص القطاع السياحي.

سنحاول في دراستنا هذه البحث والإجابة عن الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الاستقرار الأمني في نجاح القطاع السياحي وتنميته؟**

ولتفكيك هاته الإشكالية ودراستها قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول:مفاهيم الدراسة.

المحور الثاني:أهمية التنمية السياحية.

المحور الثالث:دور السياحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول.

المحور الرابع:المعوقات التي تعترض التنمية السياحية.

المحور الأول : مفاهيم الدراسة

أولا: مفهوم الأمن:

1. الأمن لغة:

الأمن في اصطلاح اللغة العربية وكما جاءت معانيه في القرآن الكريم هو ضد "الخوف" الذي هو "الفزع". فهو الطمأنينة بعدم توقع مكروه، في الزمن الحاضر والآتي وضده: الخوف الذي يعني الفزع وفقدان الاطمئنان: فأَمِنَ، يَأْمَنُ، أَمْنًا، وأَمَان، اطمئنَّ ولم يخفْ فهو أَمِنْ[1].

2. الأمن اصطلاحا:

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى. وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري، ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي[2].

إن تعريفات الأمن وفي ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي خاصة المتعلقة منها ببروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية، كفاعلين جدد على الساحة العالمية تعرضت لانتقادات عديدة أهمها أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدول فحسب، كما لم يعد متعلقا بالإعدادات العسكرية لهذه الأخيرة (بروز ظواهر تفلت من دائرة التحليل العسكري)، وهو ما أفسح المجال لبروز بوادر اهتمام أكاديمي يحاول من خلاله المهتمون بموضوع الأمن استيعاب تلك التغييرات في مستوى المعالجة المفاهيمية للموضوع والسعي لإدراج أبعاد لا تقل أهمية وتأثيرا عن

[1] يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب. بيروت: دار الكتب العلمية. 2001 ، ص 22.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة. الجزء الأول، ط3. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص33.

البعد العسكري في تحديدها لمفهوم الأمن، وذلك بربطها الأمن بمتغيرات عديدة. هذا ويعد مؤلَّف "روبرت مكنمارا" "Robert Mcnamara" جوهر الأمن" تأسيسا لبعد جديد للأمن مفاده أن:"الأمن لا يعني تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، وليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، وليس النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن الحديث عن الأمن" [1].

إن التعريف السابق يربط الأمن بالتنمية _ بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر_كما ينقض الافتراض القائم على أن العنصر العسكري هو الذي يحقق الأمن ولكنه لا يلغيه.

أما "باري بوزان" "Barry Buzan" فعرّف الأمن بقوله: "في حالة الأمن يصبح النقاش حول مسعى التحرر من التهديدPursuit of freedom from threat وإذا نقلنا النقاش إلى النظام يصبح الأمن متعلقا بقدرة الدول States والمجتمعات Societies على الحفاظ على هويتها المستقلة وتكاملها الوظيفي"[2].

في حين يذهب " كين بوث و ويلر" "Booth and wheeler " إلى أبعد من ذلك عندما يجزمان بأنه "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ولا يتحقق ذلك إلا إذا نظر للأمن على أنه تحرر/ إنعتاق"[3].

ثانيا : مفهوم الاستقرار الأمني:

يشكل الأمن مطلبا أساسيا وضروريا في حياة الدول ويعتبر من الركائز الأساسية لتحقيق الرفاهية والاستقرار والنمو لأي تجمع بشري بالإضافة إلى أن تحقيق الاستقرار الأمني يؤدي بالضرورة إلى دفع وتحفيز النمو الذي يعد من العوامل الفعالة والمؤثرة عند وضع الخطط الإستراتيجية طويلة الأمد مع العلم بأنه يقع على عاتق الجميع مهام

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج وقضية التسلح النووي. المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007، ص06.

[2] Jef Huysmans; The politics of insecurity fear, migration and asylmin The EU; London: Routledge ; p48 .

[3] جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة" في: جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.2004 . ص414.

ومسؤوليات محددة لإستمرارية الاستقرار الأمني ويتحقق ذلك بمعرفة كل فرد في المجتمع ما له وما عليه من حقوق وواجبات حسب ما تقتضيه المصلحة العامة والمحددة بالنظام.

ولكي يتحقق الاستقرار الأمني لابد من إستقرار سياسي والذي ينظر إليه انه من أهم الركائز الرئيسية التي يعتمد عليها النظام السياسي في حركة تطوره وإستمراره.

يعرف الاستقرار السياسي حسب لوسيان باي بأنه:"يرتبط بالقدرة على إحداث التغيير الموجه كما يجب أن يكون قابل لاحتواء جميع التغيرات الطارئة والحاصلة في النظام والتي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية لأكبر عدد من الأفراد"[1].

فالنظام السياسي بلعب دورا في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال ما تتخذه النخبة السياسية من قرارات سياسية والتي تتجه نحو تحقيق قدر كبير من علاقات التعاون بين أعضاء النخبة الحاكمة من جهة وبين علاقاتهم بأفراد المجتمع من جهة أخرى، والتي تهدف إلى إزالة جميع أسباب الصراع والأزمات والعنف المجتمعي.[2]

لذلك يعد الأمن في الدول الحديثة علما بحد ذاته يحتاج إلى أشخاص مؤهلين ومدربين على أعلى مستوى من المسؤولية والحس الأمني لإدارته وتأهيل كوادر بشرية قادرة على تطبيقه ولذلك تقوم الدول الحديثة بإنشاء معاهد وكليات متخصصة في هذا المجال والاستفادة من جميع العلوم المتصلة بذلك في جميع المجالات لارتباطها ارتباطا وثيقا بالمجتمعات لتحقيق أعلى قدر من الدقة والمهنية. ويتم وضع الأنظمة والقوانين التشريعية المنظمة لذلك داخل المجتمع التي تنظم وترتبط ارتباطا وثيقا بالمنظومة التشغيلية بما فيها من كوادر بشرية يتم إختيارها بدقة وعناية ليتم تدريبها وتأهيلها على أرقى مستوى وأحدث الأساليب في مراكز متخصصة لاكتساب الخبرة والمعرفة مع اختيار المقرات الأمنية المناسبة حسب احتياج كل قطاع وتجهيزها بالأجهزة والمعدات المتطورة والحديثة التي تساهم بشكل فعال في إنجاز الأعمال واختصار الوقت في تقديم الخدمة المناسبة. وهذا راجع لأهمية ما يشكله الاستقرار الأمني لأي دولة.

[1] رضوان محمود المجالي،اثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي.مجلة دفاتر السياسة والقانون.العدد الثاني عشر.جانفي 2015،ص53.

[2] المرجع نفسه.

فالاستقرار الأمني يرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بأعلى سلطة في ذلك البلد وتحرص الدول على أن يشمل الوجود الأمني كافة التجمعات الحضرية والمناطق الحدودية بناءا على الدراسات العلمية والعملية والتطبيقية المتعلقة بالكثافات السكانية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تشكل عنصرا أساسيا وفعالا في توزيع المراكز الأمنية بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار لكافة شرائح المجتمع داخل الدولة[1].

ثالثا: مفهوم التنمية السياحية

تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة، ومخطط داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية داخل الوطن ككل أو داخل أي إقليم من الدولة، تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما [2].

وعرف الإتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية في عام 1993التنمية السياحية المستدامة على أنها:

نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية [3].

ويذكر Cooper & Archerفي عام 1993 أن التنمية السياحية المستدامة هي المحور الأساسي في إعادة تقويم السياحة المستدامة، على أنها التنمية التي تقابل وتشجع إحتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية،

---

[1] عبد الله عدلان،"أهمية الاستقرار الأمني"،متحصل عليه من:
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/23/924172

[2] عبد الوهاب صلاح الدين، **التنمية السياحية**، مطبعة زهران، القاهرة، ط ، 1991،1ص 8.

[3] Eman Helmy, Towards Sustainable Planing for Tourism Development : Case Study on Egypt, An International Sustainble Development in Emerging Markets : Sustainable Development Forum, George Washington University, Alexandaria, Egypt, January 8-9, 1999, p58.

وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية؛ كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية [1].

المحور الثاني: أهمية التنمية السياحية

أساس فكرة التنمية السياحية هي أنها عمليات موجهة لإستحداث تحولات هيكلية في بناء تركيب المنتجعات السياحية التي تقدمها أي منطقة جغرافية، وذلك عن طريق الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية لهذه المنطقة بما يتفق مع طلب وميول إحتياجات الحركة السياحية الحالية والكاملة، وذلك بهدف تكوين قاعدة اقتصادية فعالة يتحقق بموجبها تزايد في تنامي الحركة السياحية إلى المنطقة، وبالتالي زيادة في الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط السياحي [2].

ويعتبر من أحدث المفاهيم السياحية التي ظهرت في الفترة الأخيرة مفهوم (التنمية السياحية المتوازنة والمستدامة)، إذ يعبر هذا المفهوم عن مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق التوسع المستمر والمتوازن في الموارد السياحية، وزيادة الجودة وترشيد الإنتاجية في مختلف الخدمات السياحية، سواء كان ذلك بالنسبة للسياحة الدولية أو الداخلية.

والتنمية السياحية عملية مركبة المكونات، متشعبة الجوانب تضم عناصر متعددة متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض حيث تقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي وتراث حضاري،كما أنها تسند على قاعدة كاملة من البنى التحتية وهذا من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، وربط كل ذلك بعناصر بالبيئة واستخدامات الطاقة الجديدة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها الفعّال في برامج التنمية، على ضوء طلب سياحي متنوع يتواكب ويتزامن مع تنمية العرض السياحي بهدف الاستغلال الأمثل لما تمتلكه الدول من مناطق سياحية نحو جلب السياح [3].

---

[1] World Tourism Organization, **sustainable Tourisme Developement : Guide for Local Planners**, Madrid, Spain, 1993

[2] إسلام جمال الدين شوقي، "التنمية السياحية المتوازنة والمستدامة"، متحصل عليه من:
http://www.maanctr.org/magazine/article/1575/

[3] المرجع نفسه.

أما مصطلح الاستدامة في التنمية السياحية فقد جاء هذا التعبير لأول مرة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المسماة بلجنة برنتدلاند سنة 1987، بأنها التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتهم.

والتنمية السياحية أحد أساليب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية لإحراز التقدم في نوعية الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء للمواطنين، ولا يمكن تصوّر أن يتحقق كل ذلك كهدف نهائي، إلا بتحقيق الأهداف المرحلية في القطاعات الإنتاجية والخدماتية على اختلافها ومن بينها القطاع السياحي بالإضافة إلى توفر بيئة آمنة وهذا يتطلب تضافر جهود الدولة نحو تحقيق الاستقرار السياسي الذي عن طريقه يتحقق الاستقرار الأمني[1].

فالعمل على تحقيق التنمية السياحية بالمعنى المتكامل هو هدف في حد ذاته، وفي الوقت ذاته هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

وتختلف أهداف التنمية السياحية باختلاف الزمان والمكان فما يصلح لدولة ما قد لا يصلح لدولة أخرى تختلف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية عن الدولة الأولى، كما أن ما يصلح كهدف في زمن معين قد لا يصلح بذاته كهدف لزمن آخر ولو في ذات الدولة أو الإقليم، ورغم ذلك فإنه يمكن تحديد أطر عامة لمختلف الأهداف للسياسة السياحية التي تضعها الدولة للقطاع السياحي فيها، وللتنمية السياحية بوجه خاص، ويمكن إيضاحها كالتالي[2]:

- **أهداف إقتصادية**: بمعنى تعظيم مساهمة السياحة والترويح في الرخاء الاقتصادي الذي يضم عناصر كثيرة منها: العمالة الكاملة والتنمية الاقتصادية الإقليمية والمحلية، وتحسين ميزان المدفوعات.

[1] محمد إبراهيم العراقي،فاروق عبد النبي عطا الله،التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية-دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية.المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي.الإسكندرية.(د.س.ن)،ص5.

[2] إسلام جمال الدين شوقي ،مرجع سابق.

- **أهداف اجتماعية حضارية:** وتتمثل في:

-النمو الاجتماعي والحضري للمواطنين، ورفع مستوى وعيهم وتعليمهم وتقديرهم لتاريخ بلدهم وجغرافيتها.

-تعظيم فرص التمتع بالسفر والسياحة والترويح بالنسبة للسائحين الأجانب والمواطنين.

- **أهداف بيئية:** بمعنى العمل على حماية البيئة كسبيل رئيسي من سبل التنمية المستدامة، ويكون ذلك عن طريق:

-الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

-تفادي أسباب التلوث.

-حماية البيئة الطبيعية عن طريق الالتزام بالطاقة الاستيعابية القصوى للمناطق السياحية.

-الحفاظ على موارد التراث القومي وإحياء فن العمارة الوطني.

- **أهداف متعلقة بالعمل الحكومي:** وتشمل

-تحقيق التعاون الكامل بين جميع أنشطة الحكومة المتصلة بالسياحة.

-دعم الحاجة لتوعية المسئولين عن السياحة بأهميتها، والطرق العلمية لتنميتها.

-إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم السياحة ورفع مستوى خدماتها.

-رفع مستوى الوعي الشعبي للسياحة.

-تشجيع القطاع الخاص بشتى الحوافز لتوسيع دائرة اهتماماته بالتنمية السياحية المستدامة.

-حماية الأمن والأمان في مختلف المناطق السياحية لضمان سلامة السائحين الأجانب والمواطنين.

المحور الثالث:دور السياحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول

تبرز السياحة في الدول المتطورة كرافد أساسي في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الإستثمارات المختلفة في القطاع السياحي كما حدث في إيطاليا وإسبانيا واليونان والمكسيك، وغيرها من البلدان التي حققت نجاحا كبيرا في هذا المجال.

أولا: على الصعيد الاقتصادي:

تعتمد العديد من الدول على السياحة، كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني، واستطاعت هذه الدول الحصول على مدخولات سنوية كبيرة من القطاع السياحي كما يحدث في الولايات المتحدة وإسبانيا وإيطاليا واليونان والنمسا وسويسرا وفرنسا وإنجلترا وتركيا، وغيرها من بلدان العالم.

حيث أن الدخل السياحي له شأن كبير في اقتصاديات الدول السياحية، فهو يعزّز ميزان المدفوعات ويعتبر مصدرا لتوفير فرص العمل للمواطنين مما يدعم مستواهم المعيشي والاجتماعي. لذا أضحت السياحة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بعد أن كانت مجرد عِلم يدرس في الجامعات والمعاهد. وتعتبر السياحة أحد العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي في الدول السياحية، اهتمت بها المنظمات العالمية كالبنك الدولي ومنظمة اليونسكو التي أصبحت تنظر إلى السياحة كعامل أساسي ومهم للتقريب بين الثقافات[1].

وكمثال على أهمية السياحة في قطاع العمل، ووفقا لتقارير (المجلس العالمي للسياحي والسفر (WTTC) فإن صناعة السياحة والسفر ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهريا بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم خلال عام 1977م. وقد تضاعفت فرص العمل في السنوات الأخيرة والتي توفرها صناعة السياحة والسفر في جميع أنحاء العالم.

كما تعد السياحة مصدرا للعملات الأجنبية وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات، ولا ينكر أن العملات الصعبة، خصوصا في الدول النامية كمصر وتونس والمغرب، تمكن البلد من استيراد السلع والخدمات وتسند العملة المحلية ما يؤدي إلى التقليل من التضخم وغلاء المعيشة.

وهذا ما جعل جل دول العالم تتجه بخطى سريعة نحو توظيف التقنيات الحديثة في كل جزئيات العمل السياحي سواء في:

- إعداد ونشر المعلومات السياحية.
- ترتيب وتنفيذ البرامج السياحية.

[1] رؤوف محمد علي الانصاري،" السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"،متحصل عليه من:http://www.sutuur.com/Inverstigations-ports/5491-news.html

- إعداد وتأهيل الكوادر السياحية.
- تصميم وبناء المنشآت الفندقية والترفيهية للسائحين.

إن مبادئ الإدارة تؤكد على الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية لقطاع السياحة كمصدر مهم للدخل المتزايد باعتباره من الدعامات الأساسية في التنمية المستدامة للبلد.

لذلك يتوجب من أجل استمرار السياحة كمصدر مهم للدخل الالتزام بما يلي[1]:

- تحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف وتحقيق الأمن له.
- حماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل البلد.
- احترام الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في فهم العلاقات الثقافية والتسامح.
- التأكيد على الخطط السياحية الطويلة الأمد مع توفير ما ينتج عنها من منافع اقتصادية وتوزيعها بصورة عادلة على الجهات المساهمة، ومنها توفير فرص العمل لتحسين دخل الفرد ومحاربة الفقر.
- إن تطوير السياحة كمصدر دائم للدخل يتطلب ترسيخ المفاهيم السياحية والوعي بها عند الحكومة وعند المجتمع.
- إن تأمين تطور القطاع السياحي هو عملية متواصلة وتحتاج إلى الإشراف والإدارة الدائمة من قبل كوادر متخصصة بالسياحة.
- تقديم نوعية عالية من المعلومات والخبرات السياحية بالشكل المناسب للسياح والزوار.

كل هذا يجعلنا نبحث عن مفهوم جديد للتنمية السياحية يرتكز على مجموعة من المبادئ التالية[2]:

- التخطيط العلمي السليم.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- احترام البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الخراب والتلوث.

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية،مرجع سابق،ص50.

- استيفاء كل مشروع سياحي مجموعة من الشروط البيئية منها:

- قيام كل مشروع سياحي بتحديد وتقييم الأثر البيئي (إيجابي أم سلبي).
- وضع أصول وحلول لكيفية النهوض بالبيئة وحمايتها.
- وضع التصميمات المرتبطة بالبيئة والتي تعكس أصالتها.

- الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ويتم ذلك بتجميع المشروعات التي تنتمي إلى كل مركز أو (مجمع) سياحي جديد في إطار شركة يساهم فيها أصحاب المشروعات داخل المركز أو (المجمع) بحيث تكون الشركة مسؤولة عن:

- تنفيذ كافة المشروعات السياحية الأساسية الخاصة بالمركز والمرافق الملحقة بها.
- قيام المركز بإدارة وصيانة مشروعاته بصورة شاملة.
- توفير العمالة وتدريبها لصالح كافة مشروعات المركز.
- التسويق الخارجي للمركز ككل، وكذلك تسويق خدماته السياحية.

ويتم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية من خلال:

- إيجاد مراكز حضارية جديدة.
- زيادة مساحة العمران.
- توفير فرص جيدة للعمالة والقضاء على البطالة.
- عدم إتاحة الفرصة للمستثمرين غير الجادين بالاتجار في أراضي المناطق السياحية.
- توفير التوازن المطلوب بين حجم الإسكان السياحي والفندقي لتنشيط السياحة الواحدة الداخلية سويا مع السياحة الخارجية.

ثانيا: دور السياحة والتنمية السياحية في المجال الاجتماعي: تساهم التنمية السياحية في المجال الاجتماعي في العديد من الزوايا وأهمها[1]:

- تساهم السياحة في تنمية المجتمع بشكل واضح مما يحتم التركيز على قطاع السياحة بشكل كبير من خلال تحسين مستوى الخدمات السياحية والفندقية والنقل وإعداد برامج تدريبية في هذا المجال باستخدام التخطيط العلمي السليم المتكامل.

-التنمية السياحية تقضي على العديد من المشاكل، كالبطالة والركود الاقتصادي، وبالتالي التقليل من مستوى الجريمة والعنف في المجتمع ومنه إعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بإقامة المشاريع السياحية في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة.

-السياحة الداخلية تستلزم الاهتمام بالجانب الصحي للمجتمع والقضاء على التلوث البيئي، من خلال انتشار المسطحات المائية والمساحات الخضراء.

-السياحة بكل أنواعها لها أبعادها الاجتماعية والجمالية والعمرانية والصحية، التي يجب مراعاتها عند التنمية السياحية.

-السياحة صناعة بشرية تحقق الرفاهية للمجتمع، فهي تتيح فرصة الراحة والاستجمام مما تؤدي إلى استعادة اللياقة الذهنية والعصبية لما يفيد زيادة الإنتاج.

-السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابيا بعملية الإنتاج والتنمية.

-السياحة تقود إلى تحقيق التآلف بين المجتمع والمشروع السياحي من خلال إختيار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة ظروف البلد والتي لا تتعارض مع قيم وعادات المجتمع، وتوسع قاعدة المشاركة لأكبر عدد من المواطنين داخل المنشآت السياحية بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من العاملين في المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي.

[1] عواطف خلوط،السياحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،مجلة رؤى الاقتصادية،العدد 03،2012،ص257.

-السياحة تفيد المجتمع من الخدمات التي توفرها المشاريع السياحية من تبليط الطرق وتجميل المناطق كإقامة الحدائق وملاعب الأطفال وكذلك تحسين خدمات الاتصال ومشاريع الصرف الصحي وإنفاق السواح وغيرها[1].

-السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي الوطني والاعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع بما تتيحه من أشكال التآلف والتعارف وبالتالي تعزيز هوية المجتمع.

- يعتبر الوعي السياحي أحد العوامل المهمة في رفع الوعي الاجتماعي عند السكان، من خلال الزيارات والرحلات التي تؤدي إلى تنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع، مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم ويعملون على تقديمه في أفضل صورة تجذب السياح من مختلف دول العالم.

-إن الرواج الاقتصادي المتحقق من تطور النشاط السياحي له تأثير يعود بالفائدة المباشرة على الارتقاء بالمجتمع، ويقود السكان إلى التمسك بالسلوكيات والقيم الحضارية الجيدة مثل كرم الضيافة وحسن معاملة الغير.

-إن تطوير السياحة وإنشاء المجتمعات الجديدة والالتقاء والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تعزّز التنمية الاجتماعية في المناطق المزدهرة سياحيا.

-تعد السياحة مصدرا مهما للدخل وتطوير القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

- السياحة نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات المختلفة فتؤثر بها سلبا وإيجابا لأنها تقوم على تفاعل مباشر بين السائح وأفراد المجتمع المضيف.

-السياحة هي وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة[2].

-السياحة تقود إلى التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة الاحتكاك المباشر بين السائحين وبين أفراد المجتمع سواء في أماكن

[1] محمود الديماسي واخرون،تخطيط البرامج السياحية،سلسلة السياحة والفندقة 4،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2002،ص139.

[2] عواطف خلوط،مرجع سابق،ص140.

الإقامة كالفنادق وغيرها أو في المطاعم والمحلات التجارية وأثناء التجول، ويأخذ هذا التطور أشكال مختلفة مثل اكتساب أفراد المجتمع لعادات وقيم سليمة من السائحين كاحترام القوانين والنظام وآداب السلوك.

- السياحة الداخلية تدعم النسيج الوطني للمجتمع بالاحتكاك المباشر بين أبناء المجتمعات المحلية، وتؤدي إلى تماسك الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع وتعمل على تعزيز وحدة التراب الوطني.

-تبنت الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية خلال دورتها الثالثة عشر التي عقدت في سانتياغو عاصمة شيلي مجموعة من المبادئ الأخلاقية للسياحة. وبدورها تبنت الحكومات والمؤسسات والشركات السياحية التي شاركت في منتدى منظمة السياحة الدولي الثالث للبرلمان والسلطات المحلية هذه المبادئ.

وبما أن السياحة ترتبط ارتباطا مباشرا وكذلك غير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من قطاعات الاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة والبنوك والعمران والتأمين والإعلام وغيرها، ولكونها نشاط يعتمد على الخدمات الإنسانية إلى حد كبير فإنها تؤدي إلى زيادة في فرص العمالة داخل البلد بشكل أفضل من غيرها من النشاطات أو الصناعات، وتزيد أهمية هذا الجانب في أوقات الأزمات الاقتصادية بوجه خاص سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة.

ويرى العديد من علماء السياحة والخبراء الدوليين أن الكثير من المتغيرات الكمية والكيفية الناجمة عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية قد سيطرت على العرض السياحي خلال التسعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الطلب السياحي وظهور التكنولوجيا غير المسبوقة. فالتغير في الطلب السياحي يتضمن ظهور أنواع جديدة من العرض السياحي إستجابة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونتيجة لزيادة حدة المنافسة بين دول المقصد السياحي، الأمر الذي يوجب اهتماماً أكبر لتحسين مستوى الخدمات السياحية بشكل أفضل. من ناحية أخرى سيحدث اتجاه نحو مزيد من التكامل بين مكونات العرض السياحي في دول

متجاورة تشكل مناطق جغرافية موحدة مما يعتبر استجابة للطلب السياحي الدولي وشمول أكثر من دولة واحدة في الرحلة السياحية الواحدة[1].

لقد ساهمت السياحة بشكل إيجابي في اقتصاديات دول عديدة بشكل أصبحت عاملا مهما في التنمية الاقتصادية نتيجة ضخامة عائداتها ومرونة واستخدام تلك العائدات في قطاعات عديدة من الاقتصاد الوطني.

وفي الثمانينات من القرن الماضي ساهمت السياحة بصورة متميزة في التنمية المحلية من حيث استخدامات الأراضي وذلك بإتباع إستراتيجيات تنمية محلية ومن ضمنها حماية الموارد الطبيعية والاجتماعية والحضارية والعمل على زيادة نشاط التفاعلات الاجتماعية والحضارية ورفع مستوى الإدارة المحلية للموارد السياحية.

ويعتبر الرخاء الاقتصادي والإنساني هو الهدف الأساس لكل الجهود التي تستهدف التنمية، ولا يقتصر الرخاء على رفع مستوى المعيشة في المناطق النامية فحسب بل أنه يشمل أيضاً نشر القيم الإنسانية التي تساعد في تحقيق التنمية. ومن هنا تتضح الحقيقة بأن السياحة تحقق رسالة إنسانية عظيمة إلى جانب هدفها الاقتصادي.

المحور الرابع:المعوقات التي تعترض التنمية السياحية

تعترض التنمية السياحية عدد من المعوقات التي تؤخر وتقلص دورها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم هذه المعوقات[2]:

1. **المعوقات الخاصة بالتخطيط السياحي:** وتتمثل في غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي، فلا شك أن توفر المعلومات والبيانات الخاصة بمناطق الجذب السياحي أو المتعلقة بنشاط معين تعتبر أحد الأعمدة التخطيطية. فالنظام الإحصائي في بعض الدول خصوصا دولنا العربية منها يتصف بعدم الشمول ويقتصر على بعض الأرقام الخاصة بتصنيف السائحين على حسب الجنسية، وعدد السائحين موزعا على شهور السنة وعدد الليالي السياحية، إن الجانب السلبي في هذا النظام

[1] محي الدين محمد مسعد،الاتجاهات الحديثة في السياحة،الإسكندرية:المكتبة الجامعي الحديث،2008،ص40.

[2] رؤوف محمد علي الأنصاري،مرجع سابق.

يكمن في غياب الكثير من المعلومات المهمة واللازمة للباحثين أو القائمين بالتخطيط في مجال السياحة [1].

إنّ توفر هذه البيانات والمعلومات يجعل القائمين بالتخطيط يركزون جهودهم نحو التوسع في إنشاء الفنادق من فئة معينة وتحسين أداء الخدمات فيها من جهة، وتطوير الخدمات المرفقة والملحقة بها من جهة أخرى. وكذلك تنمية وتطوير الموارد والمقومات السياحية الموجودة.

يضاف إلى ذلك فإن عدم توفر كراريس وكتيبات وخرائط سياحية كاملة وشاملة تحتوي على مناطق الجذب السياحي القائمة، وتضارب وتشتت الاختصاصات بين الوزارة المختصة بالسياحة وبعض المؤسسات والوزارات الأخرى ذات العلاقة، وانخفاض الوعي بأهمية وقيمة التراث الحضاري كما هو في بعض دول العالم الثالث، وعدم توفر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية اللازمة للإستثمار السياحي، تعتبر جميعها من أهم العوامل السلبية الرئيسية المؤثرة على التخطيط السياحي.

2. **سوء توجيه الإستثمارات في قطاع السياحة**: وقد يلاحظ في العديد من الدول السياحية أن بعض شركات الاستثمار السياحية الوطنية والأجنبية تركز استثماراتها في مجالات ضيقة قد لا يحتاجها السائح أو يرغب فيها كالنوادي ومحلات الترفيه الليلية.

3. **عدم فعالية التسويق السياحي**: يقوم التسويق السياحي بدور هام في بيع المنتج السياحي، فالتسويق السياحي من خلال الدعاية والإعلان يكون أمرا ضروريا بالنسبة لمنتج يعتمد على الرضا والمتعة التي يتوقعها المستهلك من عملية الشراء، والتسويق السياحي الناجح هو الذي يثير رغبة المستهلك ويولد القناعة لديه بأن المنتج السياحي المعلن عنه هو أفضل المتوفر في سوق السياحة العالمية ويلبي رغباته المطلوبة[2].

قد تمتلك الدولة العديد من الموارد السياحية المهمة كما هو في العراق ومصر واليمن وسوريا وليبيا، ولكنها تعاني من مشكلة التقصير في تسويق مواردها ومقوماتها

[1] عبد الرسول ياسر عوض،معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر واثارها الاقتصادية،مجلة مصر المعاصرة.مجلد 108.العدد2017،525،ص177.

[2] المرجع نفسه،ص180.

داخليا وخارجيا، بمعنى آخر أن الحد الأدنى من الجهود والأنشطة التسويقية اللازمة لتنشيط الحركة السياحية لم يتوفر بعد في مثل تلك الدول.

4. السلامة والأمن: السلامة والأمن هي العامل الحاسم في تحديد القدرة التنافسية للصناعة السياحية في أي بلد كان، فالسلامة والأمن يمكن أن تردع السفر الى بلدان معينة أو الى مناطق صنفت بالخطرة (بلدان فيها حروب او تعاني من الإرهاب ...الخ)،مما يجعل هذه المناطق أقل جاذبية لتطوير السياحة والقطاع السياحي عموما، فتأخذ نسبة الجريمة في هذه المناطق أو إنتشار الإرهاب فيها والعنف وقدرة الدولة من خلالها أجهزتها في الحفاظ على الاستقرار وتوفير الحماية للسياح[1].

5. **التضخم:** إن الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي في أي بلد ما. وتعد الدول العربية من الدول التي تعاني من الارتفاع المستمر في معدل التضخم السنوي مثال ذلك تونس،مصر،لبنان...الخ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها إخفاض الإنتاجية وقلة العرض قياسا بحجم الطلب ومخلفات جائحة كورونا من غلق اهم باب للنمو الاقتصادي إلا وهو السياحة.

6. **إنخفاض مستوى الخدمات المساعدة للسياحة:** رغم التحسن النسبي لطرق المواصلات ووسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية والخارجية في الكثير من دول العالم، إلا أن الدول المعنية بالسياحة في العالم الثالث مازالت تعاني من ضعف خدمات الاتصالات وكذلك من مشكلات أخرى تتعلق بمشاريع الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والإنارة وطرق المواصلات التي تربط بين المواقع والأماكن السياحية المتنوعة.

7. **الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي:** رغم اعتراف خبراء السياحة والإقتصاد بضرورة تمتع الدول السياحية بدرجة عالية من الاستقرار الأمني والسياسي، إلا أن العديد من دول العالم الثالث مازالت تعاني من قلة الاستقرار الأمني والسياسي نظرا لضعف القانون وتدهور الإقتصاد وإنتشار البطالة وتفشي الجريمة والفساد فيها.

[1] مختار بونقاب،بلال زروقي،واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر:مؤشرات دولية ومعوقات محلية ،مؤتمر دولي حول صناعة السياحة بين متطلبات التنمية وترقية المجتمع-من اجل خلق ثقافة سياحية-2018. ،متحصل عليه من:https://www.academia.edu/38573093/

كما يوجد هناك معوقات أخرى يمكن اعتبارها ثانوية تشترك فيها معظم الدول السياحية في البلدان النامية وأهمها[1]:

- عدم الاهتمام بنظافة الأماكن السياحية خصوصاً الأثرية والدينية منها.
- عدم وجود شرطة للسياحة في بعض المناطق السياحية وخاصة الأثرية والتاريخية.
- تخلف خدمات السياحة المصرفية في البنوك وخاصة في الفنادق.
- سوء المعاملة بمكاتب شركات السياحة والطيران في الداخل والخارج.
- إستغلال سائقي سيارات الأجرة لمجاميع السياح من الأجانب بصفة عامة مما يسيء إلى سمعة البلدان السياحية.
- عدم الاهتمام بالمظهر العام والزي الخاص بالعاملين في قطاع السياحة مع متطلبات العمل.

2- الخاتمة:

في الأخير يمكننا القول ان السياحة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم والتي تلعب دورا مهما في تنمية وتطوير البلدان. وقد ازدادت أهميتها كصناعة وحرفة من خلال وسائل الإعلام كافة، وكذلك الانتشار الواسع للكتب والدراسات والبحوث العلمية التي تتعلق بالشؤون السياحية.

مما يستدعي على كل بلد ان يحقق نسبة كبيرة من الاستقرار الأمني لجذب السياحة لهذا البلد وبالتالي ايجاد مورد جديد للتنمية على خلاف الموارد الطاقوية وغيرها.

لقد ساهمت السياحة بشكل إيجابي في اقتصاديات دول عديدة بشكل أصبحت عاملا مهما في التنمية الاقتصادية نتيجة ضخامة عائداتها ومرونة واستخدام تلك العائدات في قطاعات عديدة من الاقتصاد الوطني.

وفي الثمانينات من القرن الماضي ساهمت السياحة بصورة متميزة في التنمية المحلية من حيث استخدامات الأراضي وذلك بإتباع إستراتيجيات تنمية محلية بضمنها

[1] رؤوف محمد علي الانصاري،مرجع سابق.

حماية الموارد الطبيعية والاجتماعية والحضارية والعمل على زيادة نشاط التفاعلات الاجتماعية والحضارية ورفع مستوى الإدارة المحلية للموارد السياحية.

ويعتبر الرخاء الاقتصادي والإنساني هو الهدف الأساس لكل الجهود التي تستهدف التنمية، ولا يقتصر الرخاء على رفع مستوى المعيشة في المناطق النامية فحسب بل إنه يشمل أيضاً نشر القيم الإنسانية التي تساعد في تحقيق التنمية. ومن هنا تتضح الحقيقة بأن السياحة تحقق رسالة إنسانية عظيمة إلى جانب هدفها الاقتصادي.

3- قائمة المراجع:

أولا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب. بيروت: دار الكتب العلمية. 2001.
2. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة. الجزء الأول، ط3. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.
3. عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج وقضية التسلح النووي. المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007.
4. جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة" في: جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.2004 .
5. عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، مطبعة زهران، القاهرة، ط1 ، 1991.
6. محمد إبراهيم العراقي،فاروق عبد النبي عطا الله،التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية-دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية.المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي.الإسكندرية.(د.س.ن).
7. محمود الديماسي وآخرون،تخطيط البرامج السياحية،سلسلة السياحة والفندقة 4،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2002.
8. محي الدين محمد مسعد،الاتجاهات الحديثة في السياحة،الإسكندرية:المكتبة الجامعي الحديث،2008.

ب- المقالات في المجلات:

1. رضوان محمود المجالي،اثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي.مجلة دفاتر السياسة والقانون.العدد الثاني عشر.جانفي 2015.

2. عواطف خلوط،السياحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،مجلة رؤى الاقتصادية،العدد 03،2012.

3. عبد الرسول ياسر عوض،معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر واثارها الاقتصادية،مجلة مصر المعاصرة.مجلد 108.العدد525،2017.

4. Jef Huysmans; The politics of insecurity fear, migration and asylmin The EU; London: Routledge.

5. Eman Helmy, Towards Sustainable Planing for Tourism Development : Case Study on Egypt, An International Sustainble Development in Emerging Markets : SustainableDevelopment Forum, George Washington University, Alexandaria, Egypt, January 8-9, 1999.

6. World Tourism Organization, sustainable Tourisme Developement : Guide for Local Planners, Madrid, Spain, 1993 .

ج- المقالات على مواقع الانترنت:

1- رؤوف محمد علي الأنصاري،" السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"،متحصل عليه من:http://www.sutuur.com/Inverstigations-ports/5491-news.html .

2- عبد الله عدلان، "أهمية الاستقرار الأمني"،متحصل عليه من: http://www.alsharq.net.sa/2013/08/23/924172.

3- إسلام جمال الدين شوقي، "التنمية السياحية المتوازنة والمستدامة"، متحصل عليه من: http://www.maanctr.org/magazine/article/1575/